

ورقة توصيات جمعية ادامة

قطاع الطاقة المتجددة في ظل ازمة كورونا

تعرّض قطاع الطاقة ككل جراء ازمة فيروس كورونا المستجد إلى صدمة بسبب الانخفاض الكبير والمفاجيء على الطلب على الطاقة، وبالمقابل فقد خضع القطاع لجملة من الاجراءات التي جاءت إستجابة لأوامر الدفاع واخرى جاءت للتعامل مع المستجدات التقنية التي طرأت جراء الانخفاض الكبير.

ان تجاوز قطاع الطاقة في الاردن لكافة التحديات التي ارتبطت بهذه الازمة مرهون بكيفية التجاوب معها وبالقدرة على وضع أسس صحيحة لعودة العمل والتخطيط لعملية التعافي بشكل مدروس يراعي كافة الاطراف والجوانب. يجدر بالذكر ان هذه الازمة ستعزز من التوجه العالمي نحو الحفاظ على البيئة والحد من انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون، وبالتالي دعم مصادر الطاقة البديلة وتوفير المصادر المالية والتمويلية العالمية، كما أنها أعطت لمفهوم الاعتماد على الذات وأمن الطاقة بُعداً جديداً، لا يمكن تجاوزه في مرحلة كورونا وما بعدها. في هذه الورقة نضع بين أيديكم جملة من الاجراءات التي نرى أنه من الممكن أن تساهم في إدارة ملف الطاقة واستقطاب الاستثمارات المحلية والعالمية بالشكل المناسب في هذه الفترة الحرجة:

• دعم الاقتصاد والاعتماد على الذات.

- إعادة النظر في عقود مصادر الطاقة الخارجية والتي يتم الدفع لها بالعملية الصعبة مقارنة مع عقود مصادر الطاقة المحلية والتي تدفع بالدينار الأردني؛ وعلى سبيل المثال إعادة التفاوض بأسعار الغاز المستورد إذ ان اسعار الغاز العالمية كانت ولا زالت منخفضة بما يقل عن ثلث سعر الغاز المتفق عليه مع بعض الجهات العالمية، ويعود ذلك لتوفر الغاز بشكل كبير عالمياً ولفترة تتجاوز عشرات السنين.

- اعتماد الخدمات الالكترونية عبر نظام يخدم المتقدمين بطلبات لتكوين انظمة الطاقة المتجددة للتسريع في تنفيذ المشاريع وبالتالي تسريع العجلة الاقتصادية في هذا القطاع الحيوي.

- الغاء سقف استطاعة مشاريع الطاقة المتجددة لإعادة استقطاب الاستثمارات وضح السيولة محلياً ومن العملة الصعبة.

- تخفيض سعر الكهرباء للمستهلك النهائي وإعادة النظر في التعرفة الكهربائية وفقاً للانخفاض الحاصل في اسعار النفط والغاز، لما له اثر كبير في انخفاض كلف التصنيع والخدمات وبالتالي رفع تنافسية المنتج الاردني.

• دعم الشركات العاملة في القطاع

- تيسير الحصول على القروض منخفضة الفائدة والتي ستساهم بشكل كبير في رفع قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها امام شركائها والعاملين بها.
- اعادة هيكلة القروض القائمة وتمديد آجال استحقاقها, واعفاء الشركات من الفوائد وتأجيل الدفعات طيلة فترة التوقف عن العمل.
- العمل على اعادة تشغيل القطاع بوتيرة اسرع ونسبة اعلى مع فرض ضوابط صحية صارمة.
- تمديد العقود بكافة اشكالها بنفس مدة التعطل التي سببها الازمة الحالية.
- الغاء اي غرامات متحصلة على العقود ما قبل كورونا جراء التأخر بتنفيذ المشاريع وما شابه, مما يساهم بتحسين السيولة.
- دفع مستحقات المشاريع الحكومية لمستحقيها الامر الذي سيساهم في حل جزئي لمشكلة السيولة, بالإضافة الى الغاء الغرامات المترتبة على التأخر في انجاز العمل او اي غرامات اخرى.
- خفض او تأجيل الرسوم المستحقة على طول سلسلة التوريد؛ مثل رسوم الارضيات في ميناء العقبة والرسوم الجمركية وتخفيض كلف دراسات الربط الكهربائي من قبل شركات التوزيع والنقل.
- وقف شركة الكهرباء الوطنية من منافسة القطاع الخاص في مشاريع الطاقة المتجددة, اما عن طريق تحديد كبار المستهلكين ببيعهم كهرباء بأسعار أقل من سعر التعريفه وهو ما يخلق تشوه جديد في القطاع, او عن طريق عدم الموافقة على المشاريع او عرقلتها كونها المقرر (الحاكم والجلاد), والذي يعمل على سلب الأردن من التمويل والأستثمار وخلق فرص العمل والتي نحن في أمس الحاجة لها في هذا الوقت فالقطاع الخاص هو الرافد الأساسي للأقتصاد.
- توجيه السياسات نحو دعم الطلب على الكهرباء عبر تحفيز اعادة تشغيل القطاعات التي تدعم ذلك, مع فرض اجراءات صحية صارمة.
- إعادة تشغيل محطات الطاقة المتجددة العائدة للقطاعات الحيوية كالمستشفيات والاتصالات والجهات الامنية والتي تم فصلها في الفترة السابقة, فمع التدرج في العودة لمزاولة الأعمال فان الحمل الكهربائي عاد للارتفاع وبات يسمح بذلك, مع ضرورة احتساب الفرق خلال فترة فصل هذه الانظمة عن الشبكة الكهربائية كمرصد مستقبلي عند اعادة تشغيلها.

- تخفيض سعر الكهرباء للقطاعات الحيوية.

- تمديد اتفاقيات الربط لانظمة النقل بالعبور مع شركات التوزيع لنفس الفترة التي تم فيها فصل المحطات المذكورة.

• **اما على صعيد تعافي القطاع على المدى البعيد فإنه يتوجب البدء بالعمل على ما يلي:**

- العمل على زيادة قدرة الشبكة الكهربائية على استقبال وإدارة كميات متزايدة من الكهرباء المنتجة محلياً ويكون ذلك بالعمل على:

• زيادة نسبة مشاريع تخزين الطاقة على الشبكة الكهربائية، عبر العمل على مشاريع كبيرة الحجم وتشريع ذلك للانظمة اللامركزية.

• الاستثمار في الشبكات الذكية التي يمكن ان تساعد على ادارة الطاقة المتذبذبة والقادمة من المصادر المتجددة.

• تشريع الاعتماد بشكل اكبر على وسائل النقل الكهربائية.

